

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المبررات الاقتصادية لإعادة هيكلة مصرفي

الرافدين والشيد

رسالة ماجستير مقدمة الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية كجزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في العلوم الاقتصادية

مُرَقَّبَةُ الطالِبَة

ندى علي صالح الفرجي

إشراف
الأستاذ المساعد

د. وحيدة جبر المنشد

٢٠١٤

بغداد

١٤٣٥

المستخلص

مما لا شك فيه ان الوضع العام للاقتصاد ينعكس على القطاع المالي والمصرفي ويظهر بوضوح أوجه الضعف التي تعاني منها الأنظمة المالية والمصرفية إذ إن اختلال هيكل الاقتصاد العراقي لا يمكن مواجهته بسياسات تجزئية تعكس كل منها وجهة نظر القائمين بصياغتها ، بل من خلال سياسة اقتصادية عامة تتسم بالترابط في الأجل القصير وبوحدة الهدف في الأجل الطويل بحيث تسهم في تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي ويتطلب ذلك أولاً إيقاف هذا التراجع الكبير في نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية في توليد الناتج المحلي الى معدلات غير مسبوقة ورفع معدلات النمو في هذه القطاعات اذ تدنت مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي الى نسب منخفضة فقد بلغت مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ (١.٩%)^(١) مما يعكس ضعفاً كبيراً في عمليات الوساطة المالية ومؤشراً على ضعف صلابة القطاع المصرفي .

يواجه الجهاز المصرفي في العراق تحديات كبيرة منها تحديات داخلية مرتبطة بعناصر البيئة المحيطة بالعمل المصرفي وتحديات خارجية التي افرزتها وستقرزها عناصر ومتطلبات عصر العولمة ، كما ورثت هذه المصارف بعد نيسان ٢٠٠٣ نظاماً مصرفياً متخلفاً من جميع النواحي الادارية والمالية والخدمية والمصرفية ، وبسبب الحروب والحصار الاقتصادي وعسكرة الانتاج وتوريثها بعلاقات مالية خارجية وداخلية معقدة ومربكة فضلا عن انقطاع العراق ونشاطاته الاقتصادية عن التطورات العالمية في جميع المجالات الفكرية والعلمية والمادية .

وعليه بات من المؤكد ان الوضع الحالي للمصارف العراقية يحتاج الى إصلاح وإعادة هيكلة إذ إن المصارف بشكل عام تمثل القلب النابض بالتدفقات النقدية لشتى القطاعات الاقتصادية والتي يجب ان تكون حركتها وأداؤها متناسباً مع حاجة الاقتصاد العراقي لذا تم توقيع مذكرة التفاهم المبرمة مابين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية في عام ٢٠٠٦ لتنفيذ برنامج إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد اللذان يعدان من اهم واكبر المصارف في العراق من حيث الموجودات والودائع اذ يستحوذان على (٩٠%) من النشاط المصرفي و(٧٥%) من شبكة المصارف المحلية حتى عام ٢٠١٢^(٢) بهدف تعزيز سلامة الجهاز المصرفي وتنميته ليصبح قادراً على القيام بدوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواكبا للتحويلات العالمية في مجال الصناعة المصرفية وخلق مصارف ذات ملاءة مالية وفنية وتقنية عالية تؤهلها لمجابهة التحديات المحلية والعالمية ويقوم البنك الدولي بدعم عملية إعادة الهيكلة والإصلاح .